القسم الرابع

القدس .. لامساومة

الانحياز فى الكونجرس

القدس والمستقبل العربى

جريمة مستمرة

دير السطان.. جزء من تاريخنا

«الإنحياز» فى الكونجرس [١]

هل هذه حقائق غائبة..؟!

فى عام ١٩٩٠ فى مناسبة ذكرى قيام إسرائيل، وجه إسحق شامير رئيس الوزراء الإسرائيلى فى ذلك الوقت من الإذاعة ما أسماه «تحذيرا» إلى القادة العرب قال فيه: «ليكن معلوما تماما أن إسرائيل سوف تعرف كيف تدافع عن نفسها، وتهزم مخططاتهم..!» ولعله أراد بهذه العبارة الواحدة أن يوجه ثلاث رسائل فى وقت واحد. أولاها: أن إسرائيل أصبحت فى موقف يسمح لها بأن توجه «التحذير» إلى القادة العرب، وثانيتها: أنها تعرف كيف تشن «العدوان» على العرب، (وفى القاموس الإسرائيلى ـ كما فى التاريخ والإستراتيجية ـ فإن «الدفاع» يعنى «العدوان»). أما الرسالة الثالثة فهى أن إسرائيل تعرف أيضا كيف تهزم مخططات العرب، أما المخططات الإسرائيلية العدوانية فلم يتعرض لها السيد شامير، وفى

مقدمتها الآن المخطط البالغ الخطورة عن «القدس الكبرى» الذى نال فى ذلك العام مباركة وتأييدا إضافيا من مجلسى النواب والشيوخ الأمريكيين.

ومشروع القدس الكبرى، كسائر مشروعات إسرائيل العدوانية والتوسعية، ليس جديدا، وليس سرا مخفيا. ولو فتحنا العيون لحظة، وسعينا إلى تنشيط الذاكرة قليلا فسوف نجد ما يلى:

أولا ـ إن هذا المشروع بتفاصيله نشر على الملأ منذ أكثر من عشرين عاما فى صحيفة إسرائيلية ـ هى صحيفة معاريف يوم ٢٦ مارس ١٩٦٩ ـ وتناقلته أيامها وكالات الأنباء وعلقت عليه الصحف العربية، فكيف يكون مجهولا، وكيف يطويه النسيان.؟ وفى هذه الخطة ضم عدد من المدن إلى القدس وضمها إلى إسرائيل بحيث تتكون «القدس الكبرى» من مدن رام الله، والبيرة، وبيت لحم، وبيت جالا، وبيت ساحور، وقرى أخرى بينها وبين القدس، مع فرض الإعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل على العالم.. وطبعا ليس فى الحسبان مسألة الشرعية، أو الإرادة الدولية، أو مدى أخلاقية أو جواز تنفيذ ذلك بإغتصاب أراضى الغير.

ثانيا ـ أن هذه الخطة جرى تنفيذها علانية على مرأى ومسمع من العرب ومن العالم قبل وبعد نشر هذه الخطة، ولم يكن حريق المسجد الأقصى إلا حلقة من سلسلة أعمال التنفيذ، وكان هذا الحريق على بشاعته الوسيلة لإختبار رد الفعل العربى والدولى،

وللتمهيد، وتهيئة الأذهان لأعمال أخرى أكثر هولا، تتم خطوة خطوة وفق مخطط جاهز.

ثالثا ـ قبل ذلك بسنوات كانت هناك أصوات مدوية تعلن وتنذر بالخطر المترتب على تنفيذ هذه الخطة، ولكن كانت أيضا على الجانب العربى والدولى والأمريكى بالذات آذان لا تريد أن تسمع، فى أوائل الثلاينات أعلن وزير بريطانى يهودى هو اللورد ميلشيت عن حقيقة النوايا بالنسبة للمسجد الأقصى فقال: «إن يوم إعادة بناء هيكل سليمان قد إقترب.. وسأصرف حياتى فى السعى إلى إعادة بناء الهيكل على أنقاض الأقصى»! وقبله ـ فى عام ١٩٢٩ ـ أعلن رئيس جمعية الدفاع عن حائط المبكى «كلاونز»: «أن المسجد الأقصى القائم على قدس الأقداس فى الهيكل إنما هو ملك اليهود» (!) وفى أعقاب حرب ٦٧ ـ بالتحديد يوم ١٢ أغسطس ١٩٦٧ ـ حين إجتمع وزير الأديان الإسرائيلى مع رؤساء حاخامات أمريكا وبريطانيا وفرنسا وغيرها، وجه إليهم عبارة فيها من التحريض ما لا يخفى على عقول متوسطى الذكاء حين قال: «إن الحرم القدسى (يقصد المسجد الأقصى ومسجد الصخرة) هو قدس الأقداس بالنسبة لليهود، لكنه لا يزال مقدسا لدى ديانة أخرى (يقصد الإسلام) وإن الإسرائيليين لا يعتزمون فى المرحلة الحاضرة إعادة بناء هيكل سليمان، وإنه من الجميل إرجاء هذه الفكرة فى الوقت الحاضر، ولكن هذا لا يعنى أن يمتنعوا (اليهود) عن القيام بعمل ما يستطيعون عمله».. وكانت هذه الكلمات إيذانا ببدء تنفيذ الخطة، فقد قام الجميع بما يستطيعون عمله

تحت ستار الجماعات المتطرفة أو بسلطات الإحتلال مباشرة.. من طرد العرب، وهدم بيوتهم، والإعتداء بمختلف الصور على بيت المقدس.

لا يحق للذاكرة العربية ـ أو حتى ذاكرة القادة السياسيين الكبار فى الكونجرس الأمريكى ـ أن تنسى البيان الذى نشرته جريدة نيويورك تايمز الأمريكية يوم ١٦ يونيو ١٩٦٨ من «لجنة صهيون» ومعه خريطة للقدس القديمة إختفى منها المسجد الأقصى ومسجد عمر وقبة الصخرة، وفى نفس الوقت أذاعت وكالة الأنباء الفرنسية أن الحكومة الإسرائيلية سوف تخصص ٢ مليون دولار لإعادة بناء الهيكل (مكان المسجد الأقصى!)..

ولا يحق أيضا نسيان ما نشرته صحيفة معاريف الإسرائيلية فى ٢٢ يوليو ١٩٦٩ من أن رئيس حاخامات إسرائيل أصدر نداء لليهود يطالبهم فيه بالمحافظة على الحداد فى يوم ذكرى خراب الهيكل (٩ أغسطس من كل عام) وعدم التوقف عن هذا التنفيذ إلى أن يتمكنوا من إعادة بناء الهيكل. (على أنقاض المسجد الأقصى).

وما جرى عام ١٩٦٧ بعد ثلاثة أيام فقط من إحتلال إسرائيل للقدس، حين فاجأ الجيش الإسرائيلى سكان المدينة العرب بجرافات صباح ١١ يونيو ٦٧ تنذر السكان بمغادرتهم منازلهم فورا، ثم شرعت فى هدم هذه المساكن وشردت سكانها، وفاضت الصحف العالمية وقتها فى وصف حالة الهلع والرعب التى عاشها أصحاب البيوت

العرب. وفى خلال ثلاثة أيام فقط أزيلت معالم الحى بأكمله، كل دار وكل شارع أو زقاق فيه يحمل إسما من تاريخ العرب والإسلام فى المدينة المقدسة، فضلا عن معالم دينية أبرزها مسجد البراق الشريف الذى يرتبط دينيا بإسراء الرسول صلى الله عليه وسلم، ثم واصلت السلطات الإسرائيلية بعد ذلك هدم جميع الأبنية الواقعة غربى شارع الأنبياء، وعشرات من الأبنية الملاصقة لسور المدينة ما بين باب العمود وباب الخليل بحجة التنظيم والتجميل، كما نسفت عشرات الأبنية العربية بحجة المحافظة على الأمن، وأزالت من الوجود كثيرا من آثار وتاريخ العرب من القدس.

بل ـ أكثر من ذلك ـ ومصدرنا الرئيسى هو الصحف الأمريكية فى معرفة تفاصيل ما نقذته إسرائيل من عمليات التخريب تحت ستار أنها حفريات أثرية، منذ عام ١٩٦١ ـ فقد بدأت الجامعة العبرية بإجراء حفريات واسعة على إمتداد الجدار الجنوبى للحرم، وإمتدت الحفريات إلى حيث تهدد المسجد الأقصى والجدار الغربى للحرم الشريف، وهل يمكن نسيان البيانات والمذكرات والإحتجاجات التى قدمتها المنظمات والهيئات الدولية ومنها اليونسكو لتحذير إسرائيل بأن كل ذلك التخريب مخالف لأحكام إتفاقية لاهاى عن الآثار، إلى أن بدأت وزارة الأديان الإسرائيلية هى الأخرى فى نوفمبر ١٩٦٨ بإجراء حفريات تحت الطرف الشمالى من جدار البراق حتى باب العمود وباب الخليل وأصبحت هذه الحفريات تمثل خطرا كبيرا على المنشآت التاريخية الإسلامية المقدسة.. وبقرارات من الحكومة الإسرائيلية

نزعت ملكية البيوت المحيطة بجنوب وغرب سور الحرم الشريف وتم هدمها، وجاء حريق المسجد الأقصى عام ١٩٦٩ فى مكان كان يمثل حاجزا بين الحفريات الجارية إلى يمين السور والحفريات الجارية إلى يساره. وليس هناك صحيفة أمريكية لم تنشر تقارير عن هذه الحفريات إلا وقالت أنها تهدد الآثار والمقدسات الإسلامية وخاصة المسجد الأقصى ويمكن أن تؤدى إلى إنهياره.. والملف ضخم جدا يبدأ من صحيفتى هيرالد تريبيون فى ١٥ يونيو ١٩٦٩ ونيويورك تايمز فى ١٧ يونيو ١٩٦٩ حتى اليوم.!

هل يجهل القادة السياسيون الكبار فى مجلسى الكونجرس أن سلطات الإحتلال الإسرائيلى ماضية فى تنفيذ مخططها عن «القدس الكبرى» بإصرار، وأن إسرائيل بعد أن أصدرت قرارها فى ٢ يونيو ١٩٦٧ بضم القدس الشرقية وعدد من القرى العربية الأخرى إليها، أصدرت بعد يومين قرارها بضم القسم العربى كله إلى الحكم الإسرائيلى المباشر وتطبيق القوانين الإسرائيلية على سكانه.. وهل يجهل مجلسا الكونجرس قرارات الرفض والإدانة التى صدرت من أمريكا وهى قرارات لا حصر لها ومن كل المستويات..؟ وظلت قرارات الرفض والإدانة الأمريكية تصدر عقب كل عمل تقوم به إسرائيل من أعمال الهدم والنهب والضم والإستيلاء على الأراضى.

وهل يجهل الكونجرس أن وزير المالية الإسرائيلى أصدر فى ٨ يناير ١٩٦٨ قرارا بمصادرة ٨١٨ فدانا يملك اليهود ١٧٪ ويملك العرب ٨٣٪ منها، وفى ١٤ أبريل ١٩٦٩ أصدر قرارا ثانيا بمصادرة

٥٠ فدانا أخرى، والقطعتان تشكلان طوقا حاجزا بين عرب القدس وإخوانهم فى الشمال وقسم من الشرق، ومساحتهما ثلث ما بقى بأيدى العرب من المدينة بعد نكبة ١٩٤٨، أما الأرض جنوبى القدس التى تضم جبل المكبر ـ المرتبط تاريخيا بدخول الخليفة عمر بن الخطاب المدينة ـ فقد عرضت الحكومة الإسرائيلية على سكانها العرب تعويضات مقابل تخليهم عنها، فلما رفضوا وأصروا على أن أراضيهم جزء من الوطن الفلسطينى إستولت عليها بالقوة، وأقامت مبان جديدة شوهت تنظيم المدينة وطابعها التاريخى، كما أقامت فى هذا الحى عددا من العمارات وأسمته «حى أشكول» رئيس وزرائها الأسبق، ثم ضمت بعد ذلك مساجد، ومدارس، وزوايا إسلامية، وأسواقا أثرية عربية، وصادرت أوقاف المسلمين، وطردت سكانها.. وكل هذه الوقائع منشورة بتفاصيلها وتواريخها بلغة الأمريكان وفى صحفهم.

هل كان الكونجرس يجهل قرارى الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٤ يوليو ١٩٦٧ و ١٤ يوليو ١٩٦٧ تدعو فيهما إسرائيل إلى إلغاء جميع الإجراءات التى إتخذت فى القدس والإمتناع عن إتخاذ أى عمل من شأنه تغيير وضع القدس، أو قرارى مجلس الأمن فى ٢١ مايو ١٩٦٨ و ٤ يوليو ١٩٦٩ بإعتبار كافة الإجراءات الإسرائيلية لتغيير وضع المدينة كأن لم يكن..؟

هل يحتاج الأمر إلى أن نضع نصوص هذه القرارات ـ وغيرها

كثير ـ أمام السادة أعضاء مجلس النواب والشيوخ الأمريكيين، وهى بالفعل لديهم، فقط عليهم أن يفتحوا الملف.. ويفتحوا العيون والعقول والضمائر.!

لست أعرف كيف يجد البعض القدرة على أن يقول أعذروا أعضاء المجلسين فإن الحقائق حجبت عنهم، ووقعوا فريسة التضليل وجماعات الضغط الصهيونية.. ولو صح ذلك لكان القلق أكبر. لصدور قرارات على هذا المستوى من المسئولية والخطورة الدولية تحت تأثير الجهل أو الضغط، والعذر أقبح من الذنب! وكيف يقال أن القرار غير ملزم للرئيس الأمريكى وقد كشفت السلطة التشريعية الأمريكية عن موقف معاد للعرب وللحقائق الثابتة المؤكدة، حتى لو كان ذلك فى شكل توصية. ألا يدل ذلك على أن «الإنحياز» إلى إسرائيل الذى كنا نشكو منه ويمسك بنا يوشك أن يمسك بخناقنا..

القضية تحتاج إلى وقفة. ويبدو أن إقتراح عقد قمة عربية طارئة يجرى الإعداد لها بدقة هو الحل الوحيد لبحث هذه التطورات وما يمكن أن يتلوها فى المستقبل القريب أو البعيد. فإن المستقبل البعيد مهما يكن بعيدا سوف يأتى، وإن لم نعان نحن منه، فسوف نترك معاناته لجيل قادم سوف يذكرنا ويحاسبنا.

«الإنحياز» فى الكونجرس [٢]

أصوات الضمير الأمريكى

عقب صدور قرار مجلس الشيوخ الأمريكى فى عام ١٩٩٠ بإعتبار القدس عاصمة لإسرائيل جاءتنا أصوات أمريكية ـ ترددت أصداؤها كثيرا ـ تلتمس الأعذار بأنه وليد الجهل السائد بين أعضاء الهيئة التشريعية الأمريكية، ولم ينس البعض أن يلقى باللوم على العرب ـ كالعادة ـ ويحملهم المسؤولية، لأنهم لم يشرحوا قضيتهم بالشكل الكافى، وكأن الأمور السياسية العليا تدار دائما ـ هناك ـ بالعلاقات العامة والدعايات السياسية، ومع ما فى هذا القول من إستهانة بالعقول وجد من صدقه.. إلى أن صدر قرار مجلس النواب هو الآخر بإعتبار القدس عاصمة لإسرائيل، فأصبح من نصيب إسرائيل قراران من الكونجرس، إن لم تكن لهما قوة تنفيذية فإن لهما بالتأكيد قوة سياسية لابد أن يكون لها تأثيرها فى القرار الأمريكى فيما

بعد، أى أن اقرار غرس بذرة إذا تركت يمكن أن تتحول مع الوقت إلى شجرة يصعب إقتلاعها. وإذا أبتلع العرب هذا القرار ـ وتقبلوا أى تبرير له ـ فعليهم أن يهيئوا أنفسهم لقرارات أخرى أشد إيلاما فى المستقبل. أما النكتة الخاصة بجهل القادة السياسيين الأمريكيين الكبار فليس من السهل قبولها، وأكثر إستهانة منها بالعقول ما قيل من أن القرارين لا يعبران عن الضمير الأمريكى وإنما يعبر عنه رسائل القراء فى بريد الصحف الأمريكية الكبرى..!

قبل ذلك كانت تتردد كثيرا أصوات الضمير الأمريكى فى غير بريد الصحف، ولكن فى القرارات والوثائق.. ولم يكن يبتعد كثيرا عن أصوات الضمير العالمى والشرعية الدولية وموازين الحق والعدل.

أصوات الضمير الدولى جاءت فى قرارات عديدة للأمم المتحدة، ومجلس الأمن. أبرزها قرار الجمعية العامة فى ٤ يوليو ١٩٦٧ (رقم ٢٢٥٣) أعلنت فيه دول العالم شعورها بالقلق الشديد للموقف السائد فى القدس نتيجة الإجراءات التى إتخذتها إسرائيل لتغيير وضع المدينة، وسجلت أن هذه الإجراءات غير مشروعة، ودعت إسرائيل إلى إلغاء جميع الإجراءات التى إتخذتها، والإمتناع عن إتخاذ أى عمل من شأنه تغيير وضع القدس.. إلخ ولم تعترض أمريكا على هذا القرار! وكذلك عندما صدر القرار الثانى من الجمعية العامة فى ١٤ يوليو ١٩٦٧ رقم (٢٢٥٤) وسجلت فيه دول العالم الأسف والقلق الشديدين لعدم التزام إسرائيل بالقرار السابق، وإستنكرت

فشل إسرائيل فى تنفيذ ذلك القرار، وكررت دعوتها إلى إلغاء جميع الإجراءات التى أتخذت، والإمتناع عن إتخاذ أى عمل من شأنه تغيير وضع القدس، وطالبت السكرتير العام بتقديم تقرير إلى مجلس الأمن والجمعية العامة حول الموقف وحول تنفيذ هذ القرار.. لم تعترض أمريكا أيضا على هذا القرار..! وقلنا يومها أن أمريكا عبرت عن إنحيازها لإسرائيل بالإمتناع عن التصويت (!) فى ذلك الوقت لم يكن الضمير الأمريكى يسمح بالتصويت بالموافقة على ما تفعله إسرائيل فى القدس ويعتبره إنتهاكا صارخا للحقوق العربية الثابتة والمشروعة.

ثم صدر أول وأشهر قرار لمجلس الأمن خاص بالقدس فى ٢١ مايو ١٩٦٨ (رقم ٢٥٢) سجل خرق إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة وإتخاذها إجراءات وأعمالا جديدة، وأكد مجلس الأمن أن الإستيلاء على أراض عن طريق الغزو العسكرى أمر لا يمكن السماح به، وأعتبر كافة الإجراءات والخطوات التشريعية والإدارية التى إتخذتها إسرائيل، بما فى ذلك نزع ملكية الأراضى والأملاك التى تهدف إلى تغيير الوضع القانونى فى القدس لاغية ولا يمكن أن تؤدى إلى تغيير هذا الوضع، ودعا إسرائيل فورا إلى إبطال الإجراءات التى إتخذتها فعلا.

ثم جاء بعد ذلك قرار ثان لمجلس الأمن لا يقل قوة ووضوحا فى ٣ يوليو ١٩٦٩ سجل فيه أن إسرائيل إتخذت إجراءات أخرى لتغيير

الوضع القانونى لمدينة القدس، وأعاد القرار تأكيد المبدأ الوطيد بأن إكتساب الإراضى بالغزو العسكرى أمر لا يمكن الإعتراف به، وأن كل الإجراءات والأفعال التشريعية والإدارية التى إتخذتها إسرائيل بما فى ذلك مصادرة الأرض والممتلكات، غير مشروعة، ودعا القرار إسرائيل إلى الرجوع عن كل ما إتخذته من إجراءات وأن تمتنع فى المستقبل عن كل الأفعال التى من شأنها أن تؤدى إلى مثل هذه النتيجة.

وكان هذا أيضا صوت الضمير العالمى دوى فى كل مكان، وكانت أمريكا حاضرة، وشاهدة.

قبل صوت الضمير العالمى، إستمع العالم إلى صوت الضمير الأمريكى مبكرا ومدويا ـ بعيداً عن الكونجرس والبيت الأبيض! ـ حين أعلن عالم الآثار الأمريكى المعروف الأستاذ «لاب» المدير السابق لمدرسة الآثار الأمريكية للأبحاث الشرقية بالقدس، والذى كان يقيم بالقدس أثناء إحتلال إسرائيل لها عام ١٩٦٧ وأتاحت له ظروفه التجول والإطلاع على دقائق ما يجرى، ورفع مذكرة إلى ممثل حكومته فى القدس موضوعها «الإعتداءات الإسرائيلية على الآثار العربية والإسلامية بالقدس» وتاريخها ٧ ابريل ١٩٦٨. نبه فيها إلى أن إسرائيل لا تحترم المواثيق الدولية الخاصة بالمحافظة على الآثار فى المناطق التى تقع تحت الإحتلال، مثل توصيات المؤتمر العام لعلماء الآثار فى دورته التاسعة فى نيودلهى فى ٥ ديسمبر ١٩٥٦، والميثاق

الذى أقره المؤتمر الدولى المنعقد فى لاهاى عام ١٩٥٤ لحماية الآثار الثقافية فى النزاعات المسلحة، الميثاق الأول يلزم الدولة التى تحتل أراضى غيرها بالإمتناع عن القيام بأى حفريات أثرية وإذا عثرت على آثار بالصدفة تتولى حمايتها، وتسلمها سليمة بعد إنتهاء الإحتلال، ويحظر الميثاق الثانى إزالة أى أماكن أثرية دون إشراف مندوب معتمد من منظمة اليونسكو، والوثيقتان تعبران عن الضمير الحضارى الإنسانى ولهما قوة دولية بإعتبارهما ميثاقا دوليا ملزما.

ودوى صوت الضمير الأمريكى على لسان هذا العالم الكبير بحقائق مفزعة.

- إن إسرائيل تسرق مقابر أثرية فى الوقت الحاضر (ابريل ٦٨ وما بعده) وسمحت بإجراء حفريات رغم الإعتراضات الدولية، وبخاصة فى القسمين الجنوبى والشرقى لحائط الحرم الشريف فى منطقة تعتبر ذروة فى التاريخ الإسلامى والمسيحى واليهودى بالنسبة لأى موقع آخر فى العالم.

- إن إنتهاكات إسرائيل للمتحف الفلسطينى بلغت حدا لا يمكن السكوت عليه، إقتحمته جنودها يوم ٦ يونيو ١٩٦٧ وعرضت مقتنياته لخطر الحرب والخراب، وإعتبرته واحدا من المتاحف الإسرائيلية (!) وسرقت مخطوطات أثرية لا مثيل لها تسمى مخطوطات «لاشيش» وخرقت بذلك خرقا فاضحا ميثاق لاهاى الدولى.

ـ سرقت إسرائيل مخطوطات البحر الميت، ومخطوطات الهيكل وغيرها مما يعتبر أملاكا ثقافية للعرب نهبت بالقوة..

ثم يسجل العالم الأمريكى إنزعاجه الشديد مما شاهده من إعتداءات إسرائيلية..

ـ تدنيس الشابات والشبان الإسرائيليين للمساجد والكنائس بدخولهم إليها فى أوضاع غرامية فاضحة لا تليق بقدسية وجلال هذه الأماكن وبملابس غير محتشمة كأنهم فى حدائق عامة (!) الأمر الذى دفع بطريرك اللاتين بالقدس لإصدار أمر بإغلاق ثلاث من كنائسهم الكبرى فى القدس إحتجاجا على هذا التدنيس. (وهذه الإعتداءات مستمرة منذ ١٩٦٧ وحتى هذه اللحظة).

ـ إحتقار عام للمساجد والكنائس بأصطحاب الكلاب، والتدخين فى داخلها، مما سبب الكثير من الحوادث والمعارك أبرزها ما جرى بين راهب من الفرنسيسكان أسمه الأب روك، وشاب وفتاة قرب القبر المقدس فى كنيسة القيامة بالقدس.

ـ سرقة تاج العذراء مريم المصنوع من الذهب المرصع بالجواهر من كنيسة القيامة، وهو تاج أثرى وتاريخى، بالإضافة إلى قيمته المادية، وقد حاولت سلطات إسرائيل تغطية الحادث بتمثيلية من المحاكمة، وإعادة قسم من التاج، ولم يظهر لبقيته أثر. (!)

ـ تحويل كنيسة يوحنا المعمدان إلى وحدة مراحيض عامة، وقد

أعلن ذلك للعالم لأول مرة بصوت مدو على لسان مطران الروم الأرثوذكس بعمان فى شهادته أمام لجنة جمع الحقائق التابعة لهيئة الأمم المتحدة أثناء زيارتها لعمان فى أغسطس ١٩٦٩.

ـ سرقة محتويات كنيسة مار إلياس وقامت بذلك قوات الجيش الإسرائيلى كما جاء فى شهادة مطران الروم الأرثوذكس أمام نفس اللجنة والدولية.

ـ إغتصاب مفاتيح أحد أبواب الحرم الشريف (باب المغاربة) وفتح بالباب بالقوة لجموع الإسرائيليين رجالا ونساء ليدخلوا المساجد الإسلامية لإحداث ضوضاء والتشويش على المصلين والتعرض لهم بالشتائم فى كثير من الأحيان (!).

إقامة الصلوات اليهودية داخل ساحات الحرم الشريف.. من رجال الجيش الإسرائيلى ورجال الدين والمنظمات الصهيونية المتطرفة المدعومة من السلطات.

ـ وأخيرا تدبير حريق المسجد الأقصى فى عام ١٩٦٩ الذى أعلنت إسرائيل أنه وقع نتيجة ماس كهربائى، بينما إجتمعت الهيئة الإسلامية بالقدس المحتلة فى أعقاب الحريق مباشرة وشكلت لجنة من المهندسين وإدارة كهرباء القدس وأثبت الفحص عدم وجود أى خلل يمكن أن يؤدى إلى الحريق، ووجدت الأسلاك الكهربائية سليمة لم تتعرض لأى إحتراق نتيجة ماس كهربائى، وقررت اللجنة الفنية إن مركز

الحريق الرئيسى كان فى السقف على إرتفاع يزيد على ثمانية أمتار من تلك الأسلاك، ولا توجد فى السطح أسلاك بتاتا، أما ثريا القبة فتأتيها الكهرباء عن طريق سلك هوائى لا يزيد إرتفاعه على أربعة أمتار، ووجد المهندسون مفاتيح الكهرباء سليمة، وأثبتوا أنهم لم يجدوا ما يدعوهم للشك بوجود أى ماس كهربائى فى المسجد من الممكن أن يكون قد أدى بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لحدوث الحريق (!) وأتمنى أن تتاح فرصة لإعادة نشر تقرير هذه اللجنة المدعم بالحقائق العلمية والوثائق لأنه هو ذاته وثيقة تاريخية بالغة الأهمية يجب أن تودع مكتبة الكونجرس ـ ولعله فيها بالفعل ـ ليرجع إليه السادة الأعضاء إن كانوا يجهلون حقيقة من هم أصحاب القدس الحقيقيين، وكيف دخلتها إسرائيل، وماذا فعلت فيها.

كانت هذه الأمور فى الماضى تقلق الضمير الأمريكى وترتفع أصوات الإستنكار الأمريكية من الهيئات السياسية والعلمية والدينية، ثم بدأت أصوات الإستنكار تخفت.. ثم ها هو الكونجرس بمجلسيه لا يكتفى بالصمت ولكنه يتكلم.. ويكون صوته هذه المرة ضد الحق، وضد الشرعية الدولية، وإقرارا لمبدأ الإغتصاب بالقوة كشريعة يريدها أن تكون قانون العالم..

هل تكون لإسرائيل قرارات الكونجرس، وتكون للعرب بقايا أصوات الضمير فى بريد القراء فى الصحف الأمريكية..؟!

المسألة هذه المرة ليست ككل مرة..!!

هذه المرة تتعلق المسألة بثالث الحرمين الشريفين وأول القبلتين، ومسرى الرسول صلى الله عليه وسلم، وبكنائس الأقباط العرب. . وهذه أماكن لا يمكن أن تكون موضع مساومة، أو تفريط.

«الإنحياز» فى الكونجرس [٣]

ضد التاريخ!

السنوات التى مرت على صدور قرارى مجلس النواب والشيوخ الأمريكيين بإعتبار القدس عاصمة لإسرائيل، لم تخفف من حدة الغضب والقلق العربيين. لأنهما كشفا حقيقة بالغة السوء. هى أن النخبة السياسية فى الهيئة التشريعية الأمريكية لها موقف ضد المبادئ الأمريكية المعلنة، وضد الشرعية والمبادئ الدولية، وضد التاريخ والمستقبل معا..!

وهناك مشهدان سجلهما التليفزيون الأمريكى وعرضا فى دول كثيرة فى العالم نهديهما إلى السادة أعضاء الكونجرس لأن دلالتهما تتجاوز الحدث فى ذاته، وهما وحدهما يكفيان رمزا ومثالا للمبادئ والقيم التى أعلن الكونجرس إنحيازه لها. المشهد الأول لجنديين إسرائيليين إقتادا شابا فلسطينيا أعزل من شباب الإنتفاضة، لكن

الكاميرا الأمريكية كانت تسجل من بعيد، وأمسك أحدهما بذراع الشاب وظل يضربه بقطعة حجارة كبيرة مدببة، والشاب يصرخ، إلى أن خلع الذراع وطوح بها بعيدا، ثم إنصرف الجنديان والشاب ملقى فى بركة من الدماء، ونافورة الدم تندفع من بقايا الذراع.. (!).

أما المشهد الثانى فقد عرض فى كل العالم فى عام ١٩٩٠ لبطريرك الروم الأرثوذكس فى القدس ملقى على الأرض فاقد الوعى، وبجانبه سقط أيضا رئيس الأساقفة والمطران، بينما جنود الإحتلال الإسرائيلى يضربونه ويحطمون أيقونته أثناء هجومهم على دير مار يوحنا..

كل مشهد من هذين يمثل رمزا ونموذجا مليئا بالمعانى.. ولأن الإعتداءات الإسرائيلية على المقدسات المسيحية والإسلامية فى القدس لم يسبق لها مثيل فى تاريخ البشرية حتى فى أشد العصور ظلاما، فقد قرر رجال الدين المسيحى والإسلامى ـ لأول مرة فى التاريخ ـ إغلاق كنيسة القيامة وغيرها من الكنائس وإغلاق المسجد الأقصى والمساجد الأخرى، إعلانا عن الإحتجاج بأعلى صوت وقد تابع العالم ذلك كله على شاشات التليفزيون وسمع صرخات المسلمين والمسيحيين تتصاعد إلى السماء.

إذا أضفنا المشهدين إلى قرارى الكونجرس فلن نجد أبلغ مما قاله العضو الديمقراطى فى مجلس النواب الأمريكى ديفيد بونبار عن ولاية ميتشجان بأن هذا القرار سيئ وشرير، وغير مناسب، ويمثل

تحديا للمجتمع الأوروبى والمسيحى وللكنيسة الأرثوذكسية، وللعرب والمسلمين!

إلا يمثل ذلك إنحيازا لما ترده إسرائيل من أكاذيب وأساطير مثل أن اليهود هم شعب الله المختار، ومثل أن القدس ـ وفقا لنبوءة الكتاب المقدس ـ ستصير عاصمة لدولة إسرائيل ثم تصير عاصمة للعالم، ومثل أن إستيلاء اليهود على القدس تحرير لها من الوجود العربى..؟! ولقد كنا نتصور أن هذه الأقوال وأمثالها ليست إلا نوعا من الفلكلور الدينى، أو أحلام اليقظة السياسية، حتى صدمنا موقف الكونجرس وكشف أن هذه الأساطير إخترقت عقول الصفوة وأنها أصبحت تتفاعل مع العوامل الأخرى من المصالح.. والعلاقة الإستراتيجية الخاصة بين إسرائيل وأمريكا.. إلخ.

ولابد أن نعترف بأننا لم نقدر مدى تسلل فكرة أن اليهود هم شعب الله المختار فى العقل الأمريكى الحديث، متصورين أن الذكاء والعقل والعلم الأمريكى كفيل بوضع هذه الأسطورة فى حجمها الصحيح بين الأساطير، إلى أن أعلن قداسة البابا شنودة بطريرك الأقباط فى مصر أنه حين إلتقى بالرئيس الأمريكى السابق جيمى كارتر فى البيت الأبيض عام ١٩٧٧ بادره كارتر بسؤال عن موقف الكنيسة المصرية من أن اليهود ليسوا شعب الله المختار.. وأفاض البابا فى شرح التفسير المسيحى لما ورد فى العهد القديم، وملخصه أن اليهود كانوا فى العهد القديم ـ حين نزلت التوراة ـ هم شعب الله

المختار، ليس لأنهم يهود، ولكن لأنهم كانوا الشعب الوحيد الذى خرج منه الأنبياء وأولهم النبى موسى وقت أن كان العالم كله وثنيا، ولكن الأمر إختلف بعد أن إنتشر الإيمان بالله بين شعوب أخرى، وملأ الإيمان العالم كله، وصار من غير المنطقى أن يختص الله اليهود ويترك آلاف الملايين من المؤمنين به فى العالم كله.. والعدل الإلهى يقضى بأن يكون شعب الله المختار هو كل المؤمنين بالله وليس اليهود فقط.

ولأن مواقف الكنيسة المصرية معروف، فقد وجد البابا شنودة فى أكثر من لقاء من يسأله أمام أجهزة التليفزيون وممثلى الصحافة الأمريكية عن نبوءة الكتاب المقدس التى تقول أن القدس سوف تصير عاصمة إسرائيل وعاصمة العالم (!) ونشرت الصحف الأمريكية كما أذاع التليفزيون أكثر من مرة رد البابا شنودة بأن الكتاب المقدس (العهد الجديد) ليس فيه أية واحدة تقول بهذا، ولكن هناك نبوءة فى العهد القديم (التوراة). عندما حدث السبى الأشورى لليهود فى القرنين السادس والثامن قبل الميلاد وعدهم الله بالعودة إلى أورشيلم (القدس) وصدقت النبوءة. وتحقق الوعد وإنتهى الأمر، وأصبحت المسألة كلها واقعة تاريخية قديمة، فقد جاء الوعد وتحقق فى الماضى، ولم يعد منه الآن إلا الذكرى، ولا علاقة له بزماننا، الحاضر أو المستقبل، ومن الكذب الإدعاء بأن الله وعد اليهود بأن تكون القدس عاصمة لهم فى القرن العشرين، لأن ما لديهم من وعود ونبوءات تتعلق كلها بالزمن الذى كانوا يعيشون فيه وقت نزول التوراه وقد تحققت وإنتهت وليس لها أية صلة بفترة زمنية تالية..

وإذا قيل أن موقف الكونجرس كان وليد الجهل، فهل يجهل السادة أعضاؤه أن القدس لها خصوصية لا تشاركها فيها أية بقعة فى العالم..؟ وأنها تضم أماكن مقدسة للأديان الثلاثة وإليها تتجه قلوب المؤمنين بالله فى مختلف أنحاء العالم.. هل يجهلون أن القدس أسسها الكنعانيون العرب وكان إسمها (أورسالم) أى مدينة السلام.. وأن تاريخها كله يشهد بأنها كانت على إمتداد العصور للعرب والمسلمين، وليس لليهود من تاريخها كله على إمتداد آلاف السنين إلا سبعون عاما؟

سبعون عاما فقط هى كل الفترة التى إحتل فيها اليهود القدس كانت أقل الفترات عمرا فى تاريخ الغزوات التى تتابعت على فلسطين، كما كانت أقلها أثرا فى المدينة التى كانت عربية قبلهم، وعادت عربية بعدهم، والتاريخ يشهد أن المدينة تتابعت عليها ـ أكثر من أى مدينة أخرى فى العالم ـ موجات من الغزو إستمرت حتى دخلت فى عصرها الإسلامى. نبوخذ نصر إستولى على القدس (سنة ٥٩٩ قبل الميلاد) وقام بعملية السبى اليهودى التاريخية ودمر هيكل سليمان (ولم يدمره العرب ولا المسلمون كما تردد الأكاذيب اليهودية) وظلت المدينة طوال القرنين السادس والخامس وحتى منتصف القرن الرابع قبل الميلاد بين أيدى الفرس والكنعانيين.. إستولى عليها الإمبراطور قورش الفارسى (٦١٤ قبل الميلاد) وإستولى عليها الإسكندر المقدونى عشر سنوات (من سنة ٣٣٢ قبل الميلاد) وإستولى عليها البطالمة، والسلوقيون..

تاريخ طويل..

لماذا لا يدعى أحفاد الآشوريين أو الفرس أو اليونان أو الرومان أن لهم حقوقا تاريخية فى القدس.. المسألة أن تزييف التاريخ، وتزييف الوعى.. أصبحت صناعة صهيونية رائجة..

والتاريخ يسجل أن الحكم الرومانى أزال ما كان باقيا فى القدس من معالم أثرية لليهود والمسيحيين بعد الحاكم الرومانى تيطس (٧٠ ميلادية) ولم يعد لليهود فى القدس منذ ذلك العهد إسم يذكر!

ثم إن التاريخ المعروف والمسجل ـ وفى مكتبة الكونجرس مئات الكتب عنه ـ يشهد بأن الخليفة عمر بن الخطاب دخل القدس (٦٣٦ ميلادية) وأعطى أهلها آمانا لأنفسهم وأموالهم وكنائسهم وصلبانهم، ألا تسكن كنائسهم ولا تهدم ولا ينتقص منها، ولا يكرهون على دينهم، وأقام المسلمون مسجد عمر بجوار كنيسة القيامة، ونشروا مبادئ التسامح الدينى، وحتى عندما جاءت الحملة الصليبية وإحتلت القدس مائة عام ظلت الصفة العربية ملازمة للمدينة المقدسة.

المسجد الأقصى ومسجد الصخرة بناهما عبد الملك بن مروان (٦٤١ م) وإعتمد لبناء مسجد الصخرة خراج مصر لمدة سبع سنوات. وبعده إتجه لبناء المسجد الأقصى.

إسم القدس اقترن بإسم صلاح الدين الذى إنتصر على الصليبيين وإسترجعها (١١٨٧ م) وأكرم رجال الدين المسيحى، وكان

للمسيحيين مواقف مشهودة فى تأييده.. وحكمها المماليك، ثم الأتراك العثمانيون حتى الحرب العالمية الأولى. وكرمز لاحترام المسلمين للمقدسات المسيحية فان مفتاح كنيسة القيامة منذ عهد عمر بن الخطاب وحتى اليوم مسئولية أسرة فلسطينية مسلمة!

القدس أكثر مدن العالم تكدسا بالمساجد والمدارس والتكايا والزوايا والآثار الإسلامية، عروبتها حقيقية قائمة فى كل العصور والأحوال حتى أثناء الحروب الصليبية وأربعة قرون بعدها.. ولم يعرف أهلها إلا اللغة العربية..

القدس التى أسرى الله إليها برسوله صلى الله عليه وسلم.

مدينة المسجد الأقصى الذى ظل قبلة المسلمين فى صلواتهم ـ قبل الكعبة ـ سبعة عشر شهرا.

القدس: مسجد الصخرة، وحائط البراق الذى ربط عنده الرسول صلى الله عليه وسلم براقة ليلة الإسراء.. ومقبرة الرحمة التى تضم رفات أكرم الصحابة الذين إستشهدوا فيها.

القدس كلها مسجد..

والقدس كلها كنيسة..

فيها كنيسة القيامة ودير السلطان التابع للكنيسة القبطية المصرية والذى طردت السلطات الإسرائيلية منه رجال الدين المصريين، وأصدرت المحكمة الإسرائيلية العليا حكما نهائيا بإعادته إلى الكنيسة

المصرية ومازالت الحكومة الإسرائيلية ترفض تنفيذ الحكم القضائى رغم مرور سنوات ورغم أنه حكم نهائى..!

وعشرات الكنائس والأديرة والمزارات يصعب حصرها وأماكن إرتبطت بحياة السيد المسيح عليه السلام، ودرب الآلام، وحديقة القبر المقدس، وكنيسة سيدتنا مريم والجمسانية والقديسة حنة.. و.. و..

هل يجهل السادة أعضاء الكونجرس كل هذا؟

وإن كانوا يجهلون مكانة القدس عند العرب (المسلمين والمسيحيين على السواء) فكيف نستطيع أن نعلمهم بما هو معلوم.. ومكتبة الكونجرس مكتظة بالكتب والدراسات والوثائق وفى أمريكا عشرات المعاهد والمراكز المتخصصة فى دراسة الإسلام وتاريخه..؟

هل يمكن أن تقف أمريكا ـ فى آخر الزمان ـ ضد حقوق الإنسان إذا كان هذا الإنسان فلسطينيا عربيا.. ومع الإنسان اليهودى ولو كان مغتصباً للحقوق.. حتى ولو كانت هذه الحقوق مجرد إدعاءات وأباطيل..؟!

هل يمكن أن تقف أمريكا ـ بكل قوتها ـ ضد المنطق.. وضد القانون.. وضد التاريخ؟! هذا هو السؤال!

وإذا كانت قرارات الكونجرس هى قرارات الجاهلين المتسرعين ـ كما قيل لنا ـ أليس لنا الحق أن نطالب العقلاء والعالمين بأن يحددوا موقفهم ويصححوا ما أخطأ فيه الجاهلون.

وهل ندعو السادة الأعضاء إلى مشاهدة ما سجله التليفزيون الأمريكى فى لحظتين من لحظات التاريخ المعاصر كل منهما ملئ بالدلالات.. ليعرف من لايعرف منهم كيف تعتدى اسرائيل على حقوق الإنسان بأبشع صور الاعتداء.. فتنزع أجزاء جسم إنسان وهو حى.. وتهين الكهنة بصورة مشينة.. هل هذه هى حقوق الإنسان التى تتزعم أمريكا الدعوة إليها..؟

وهل هذه هى العدالة الأمريكية..؟

وهذه أيضا قضية أخرى!

القدس والمستقبل العربى

من حقنا أن نشعر بالقلق الشديد مما يجرى فى القدس وما يتعلق بها من إجراءات وقرارات سواء فى إسرائيل أو فى الولايات المتحدة فإن ما تشهده الساحة الآن بالذات. يزيد الريبة، ويضاعف الشكوك فى النوايا ويملى على العرب أن يفكروا الآن وبسرعة، وبإحساس بأن الخطر لم يعد خطرا محتملا ولكنه يتجسد الآن، ويوشك أن يصبح حقيقة واقعة، بعدها لن ينفع الندم.

فلقد أصدر مجلس النواب الأمريكى قرارا بإعتبار مدينة القدس العربية عاصمة لإسرائيل، وكنا نتصور أن صدور هذا القرار مستحيل فى ضوء ما نتمسك به دائما من الشرعية والقانون الدولى ومبادئ حقوق الإنسان، وكان فى تقديرنا أن مثل هذه الخطوة الأمريكية بعيدة عن التصور، لأنها ـ كما قال بيان صدر عن الحكومة المصرية ـ

تتناقض مع الخطوط الأساسية الرسمية لسياسة الولايات المتحدة فيما يتعلق بوضع مدينة القدس التى أكد جميع الرؤساء الأمريكيين بأنهم لن يسمحوا بالمساس به كما كنا نتصور أيضا أن ما لدينا من رصيد هائل من قرارات الأمم المتحدة يكفينا لنطمئن، فالقرارات وأهمها قرار مجلس الأمن الشهير ٢٤٢ تعتبر القدس جزءا لا يتجزأ من الأراضى العربية المحتلة، وما زلنا نتمسك بقوة بمبادئ الشرعية الدولية، ولكن إسرائيل لا تريد أن تفوت فرصة دون أن تعلن فيها عدم إحترامها لهذه المبادئ وتتخذ من الإجراءات ما يعتبر تحديا حقيقيا لنا ولمجتمع الدول وللضمير الإنسانى. وأصبحنا الآن فى موقف ملئ بعلامات الإستفهام والتعجب.

لا أظن أن أحدا يستطيع أن يقلل من خطورة القرار الذى أصدره مجلس النواب الأمريكى بأن يقول لنا دعوا مجلس النواب فى واد فإن الإدارة الأمريكية التى مازال القرار فى يدها فى واد آخر، لأن موقف مجلس النواب مؤشر بالغ الأهمية لمدى التغير الذى يجرى داخل المؤسسات الأمريكية، بدليل أن مثل هذا القرار لم يكن من الممكن صدوره منذ سنوات، فماذا حدث حتى أصبح صدوره ممكنا، وماذا يمكن أن يترتب عليه ويتلوه، فى المستقبل.

يضاف إلى ذلك كله أن الجو الذى صدر فيه القرار يعطيه خطورة إضافية.

فقوات البوليس الإسرائيلية إعتدت بالضرب على بطريرك الأقباط

الأرثوذكس فى الجزء الشرقى من القدس. وقبلها إستولى اليهود على الدير التابع لكنيسته، ويتزامن مع ذلك إجراءات لتغيير ملامح المدينة الثقافية والديموجرافية وطابعها الدينى والتاريخى، قامت بها سلطات الإحتلال الإسرائيلى والمستوطنون اليهود و «جهات دولية أخرى» على حد تعبير الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات.

فإذا أدركنا مدى خطورة ما يجرى من إقامة مستوطنات جديدة فى الجزء الشرقى من المدينة، وتوطين إعداد كبيرة من اليهود السوفيت المهاجرين إلى إسرائيل فى هذا الجزء العربى فسوف نجد أمامنا تجسيدا للخطر الماثل فى المستقبل القريب.

كل هذا يجرى وهناك قرار معروف جدا لمجلس الأمن برقم ٤٦٥ صدر فى أول مارس عام ١٩٨٠ بأن «جميع الإجراءات التى إتخذتها إسرائيل لتغيير الصفة المادية، أو التركيبة الديموجرافية، أو البنية، أو وضع المؤسسات فى الأراضى التى تم إحتلالها منذ عام ١٩٦٧، تلك الإجراءات تعتبر غير ذات قيمة قانونية» فكيف غاب هذا القرار وهو بكل هذا الوضوح والصراحة، عن مجلسى الكونجرس الأمريكى، وهل هناك علاقة ما بما سبق أن إقترحته الإدارة الأمريكية من حذف التعبير التقليدى «بما فى ذلك مدينة القدس» التى ترد فى كل قرار دولى فيه إشارة إلى الأراضى العربية المحتلة؟

يتوافق مع كل هذه الأحداث تقرير خطير نشرته صحيفة «ها آرتس» الإسرائيلية عن خطة أعدها عدد من العسكريين والسياسيين

الإسرائيليين لإقامة «القدس الكبرى» تتضمن إبتلاع القطاع العربى من المدينة وفرض الأمر الواقع على العرب وعلى العالم، وفى هذه الخطة وضعت حدود جديدة للمدينة، وضمت الأراضى التى يملكها العرب، وتتحدث الخطة عن حصار السكان الفلسطينيين فى أضيق نطاق ممكن، بحيث يستحيل عمليا إعادة تقسيم المدينة كما كانت قبل ٦٧ فى حالة التوصل إلى إتفاق للسلام.

على الجانب الآخر جاءت الرسالة الأخيرة التى بعث بها الرئيس حسنى مبارك إلى جورج بوش حين كان رئيسا حول التطورات الأخيرة فى القدس وتأثيرها على الأوضاع فيها، وجاء البيان الرسمى للخارجية المصرية الذى أعربت فيه عن قلق مصر البالغ لهذه التطورات، وجاء أيضا حديث الملك حسين للتليفزيون الأمريكى الذى قال فيه للأمريكيين علانية وبصراحة: أن القدس جزء من الأراضى العربية المحتلة، وهى جوهر السلام ولا يجوز التعامل فى موضوعها كلعبة سياسية، إلى أن حذر الملك حسين فى حديثه المباشر من أن هناك يأسا يتنامى فى المنطقة، وإذا وصل اليأس إلى حد يسبب الإنفجار فقد يحدث شئ ما فى هذه المنطقة، وفى رسالة إلى جميع الأطراف قال: من جانبنا كعرب قمنا وقامت منظمة التحرير الفلسطينية بكل ما يمكن لتأكيد التزامنا بقضية السلام.

مع كل ذلك فإن إسرائيل تمضى فى تنفيذ «الخطة» بكل دقة، إلى حد مهاجمة قوات البوليس للطلبة الفلسطينيين فى مدارسهم وفتح

نيران الأسلحة وقنابل الغاز عليهم، وإعتقال أطفال فلسطينيين عمرهم أقل من العاشرة للضغط على أهلهم، وإغلاق المدارس وقبل ذلك أصدر الكنيست الإسرائيلى قرارا ـ بناء على اقتراح أحد نواب حزب العمل ـ برفض التفاوض أو التخلى عن القطاع الشرقى من القدس، ونص هذا القرار على أن ذلك «مستحيل» بإعتبار أن هذه الأراضى «جزء لا يتجزأ من إسرائيل»، ودعا القرار المهاجرين اليهود إلى الإقامة «فى كل مكان فى المدينة» ولو أضفنا هذا القرار إلى القانون الذى أصدره الكنيست فى عام ١٩٨٠ الذى يوسع سيادة إسرائيل على القدس الشرقية، فسوف ندرك إلى أين تتجه الأحداث، وماذا ستكون عليه صورة المستقبل القريب.

فى ذلك الوقت بدأ المجلس القومى للكنائس الأمريكية فى توزيع منشور بعنوان «صلاة من القدس» ينطوى على الحقيقة كما يمليها الضمير الإنسانى يقول المنشور: «أن الفلسطينيين العرب محرومون من مجرد الحق فى الحياة، وأن ذلك يعنى أن هدف إسرائيل هو التصفية الجسدية للجماعة الفلسطينية».

ولكن ماذا يمكن أن يفيد منشور، وبماذا تجدى الإبتهالات وحدها أمام الذين يستخدمون الرصاص والنار. وهل نسينا يوم ٢١ أغسطس ١٩٦٩ يوم نشب حريق المسجد الأقصى فى الصباح الباكر، وإرتفعت أعمدة الدخان مئات الأقدام فوق المدينة المقدسة لتعلن للعالم بالسنة النيران حقيقة نوايا إسرائيل، وإستمر الحريق أربع ساعات كاملة،

وإنهار جانب من سطح المسجد الأقصى، وتولى رجال الإطفاء الإسرائيليون بأنفسهم تحطيم نوافذ وأبواب المسجد بحجة إطفاء الحريق، وتركوا النار إلى إن إلتهمت الجناح الجنوبى الشرقى من المسجد..؟ حتى مذكرات هرتزل الداعية الأول للصهيونية وواضع أسسها قال فيها: «عندما أتذكرك فى الأيام المقبلة يا أورشيلم، لن يكون ذلك بسرور.. أن الرواسب العفنة لألفى سنة من اللاإنسانية، وعدم التسامح، والقذارة، تقبع فى الأزقة ذات الرائحة الكريهة (يقصد رواسب المسيحية والإسلام معا) والرجل الوحيد الذى ظل موجودا فيك طوال ذلك الوقت، ذلك المحبوب الحالم الذى ولد فى الناصرة لم يساهم إلا فى تزايد البغضاء (يقصد السيد المسيح!) وإذا حصلنا يوما على القدس وكنت لا أزال قادرا على القيام بأى شئ.. سوف أزيل كل شئ ليس مقدسا (أى ليس يهوديا) وأحرق الآثار التى مرت عليها القرون (يقصد الآثار الإسلامية والمسيحية) وأنقل الأسواق إلى مكان آخر (حتى لا يتردد العرب فى هذه المنطقة!).

هذه هى كلمات تيودور هرتزل نبى الصهيونية وصاحب الحلم الصهيونى الذى كانت كلماته صانعة الحلم اليهودى كله.

وقد شرحت دائرة المعارف اليهودية (جويش انسيكلوبيديا) معنى الصهيونية فقالت: «إن اليهود يبغون أن يجمعوا أمرهم، وأن يأتوا للقدس، ويتغلبوا على قوة الأعداء، وأن يعيدوا العبادة إلى الهيكل مكان المسجد الأقصى.. بل أن دائرة المعارف البريطانية ذاتها

(انسيكلوبيديا بريتكانيكا) أشارت فى معنى الصهيونية فى طبعتها لعام ١٩٢٦ (مجلد ٢٧ و ٢٨ ص ٩٨٦ ـ ٩٨٧ : «أن اليهود يتطلعون إلى إسترجاع فلسطين، وإجتماع الشعب وإستعادة الدولة اليهودية، وإعادة بناء الهيكل، وإقامة عرش داود فى القدس ثانية وعليه أمير من نسل داود» (!).

ليست المسألةإذن قرارا يصدره الكونجرس الأمريكى، أو قانون يصدره الكنيست الإسرائيلى، ولكن المسألة أن ثمة مؤامرة متكاملة قديمة جدا لهدم المسجد الأقصى.. لتحقيق الحلم الصهيونى ببناء هيكل سليمان مكانه، بعد أن تكون القدس عاصمة موحدة لإسرائيل، ومن أجل ذلك نلمس بإصرار الرفض الإسرائيلى لقرارات الأمم المتحدة ولمواقف الرؤساء الأمريكيين.

ما العمل..؟

هناك لجنة عليا برياسة ملك المغرب لإنقاذ القدس.

مصر تكشف المخطط الإسرائيلى دوليا وكيف أن إسرائيل تنتهك إتفاقية جنيف التى تمنع نقل المواطنين بقوة سلطات الإحتلال إلى خارج وطنهم وتوطين مهاجرين آخرين فى أراضيهم، وتبين للعالم أن تصرفات إسرائيل تثير الشك فى نواياها وتؤثر سلبا فى بناء الثقة بين الطرفين الإسرائيلى والفلسطينى مما يعوق عملية السلام.

والمغرب إقترحت تشكيل لجان بإسم لجان القدس تتوجه إلى دول

العالم لتوضيح موقف الدول الإسلامية من قضية القدس والمحاولات الجارية لتثبيت سيطرة إسرائيل عليها.

ومنظمة التحرير الفلسطينية تجرى إتصالات لعقد إجتماع دولى إسلامى مسيحى لوضع حد للممارسات العنصرية الإرهابية الإسرائيلية..

ومنظمة المؤتمر الإسلامى شجبت الأعمال

أما أمريكا فقد جاءنا منها ثلاثة أصوات فى وقت واحد: الرئيس الأمريكى فى ذلك الوقت جورج بوش يستنكر ما تفعله إسرائيل.. والكونجرس - بمجلسيه - يؤيد إسرائيل.. والكنائس الأمريكية تقدم صلاة من أجل القدس.. ولا نعرف بالضبط أى هذه الخطوط الثلاثة ستكون لها الغلبة غدا..

ولابد أن يتفق قادة العرب والمسلمين على عمل شئ ما لينقذوا القدس.

جريمة مستمرة..!

أصدرت المحكمة العليا الإسرائيلية فى يوم ٢٣سبتمبر١٩٩٣ قراراً بإعتبار موقع الحرم القدسى الشريف جزءاً من أرض إسرائيل، وإخضاع جميع الإجراءات التى تتعلق بترميمه وصيانته لقانون التخطيط والآثار الإسرائيلى.. وجاء القرار فى وقت يزداد فيه الحديث المتفائل عن الإنفراج العربى الإسرائيلى وبدء عصر جديد من السلام بعد توقيع إتفاق إعلان المبادئ الفلسطينى الإسرائيلى، وزيارة رابين رئيس الوزراء الإسرائيلى للمغرب ولقائه مع العاهل المغربى الملك محمد الخامس، ولقاء وزير الخارجية الإسرائيلى شيمون بيريز لكل من ولى عهد الأردن ـ الأمير الحسن ـ ووزير خارجية دولة قطر، وشهادة وزير الخارجية الأمريكى وارين كريستوفر فى يوم ٤ نوفمبر١٩٩٣ أمام الكونجرس والتى كشف فيها أن بعض الدول

العربية أوقفت مقاطعتها لإسرائيل «بالممارسة وليس بالبيانات الرسمية، وأن إجتماعات مكتب المقاطعة العربية لإسرائيل تأجلت وكان مقررا عقدها فى دمشق أواخر أكتوبر وعلق على هذا التأجيل بأنه «تطور مثير للإهتمام» لأن التأجيل ـ كما قال ـ بسبب رفض بعض الدول العربية المشاركة فيه.

أى أنه فى الوقت الذى بدأ العالم العربى يتهيأ لتصديق ما يقال عن أن عصرا جديدا من العدالة والسلام يوشك أن يشرق فى المنطقة، ويمهد لقيام السوق الشرق أوسطية التى هى فى حقيقتها إدماج إسرائيل إقتصاديا وسياسيا فى المنطقة مع الدول العربية دون تصفية حقيقية وجذرية لحساسيات وآلام ومظالم الماضى..

وفى هذا الوقت الذى تطالب فيه الولايات المتحدة الدول العربية بالمسارعة ببناء جسور الثقة بينها وبين إسرائيل جاء القرار ليعطى الشرعية لسلطات الإحتلال الإسرائيلى للتدخل الفعلى والمباشر فى شئون المسجد الأقصى وعمليات ترميمه وإعماره. والحقيقة أن سلطات الإحتلال لم تكن فى حاجة إلى هذا القرار لأنها كانت تفعل ذلك منذ سنوات طويلة وتتحدى الشرعية بكل أنواعها، بل إنها هى التى خططت وأشرفت على تدمير المسجد الأقصى وفقا لسياسة «الخطوة ـ خطوة»، وهى التى أفسحت المجال أمام الفئات اليهودية المتطرفة للتواجد فى ساحات المسجد الأقصى وإقامة شعائرها الدينية اليهودية فيها، وأدخلت المسلمين فى المدينة المقدسة (القدس) وفى

العالم فى صراعات مادية ومعنوية.. ولقضية إنتهاك حرمة المسجد الأقصى الشريف ملف ضخم عمره سنوت طويلة جدا يضم تاريخا طويلا من العدوان الصارخ.

إن جريمة العدوان الإسرائيلى على المسجد الأقصى مستمرة، لم تبدأ مع إحتلال القدس عام ١٩٦٧، ولكنها بدأت قبلها بكثير، ولم تنته بمعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام ١٩٧٧ ولا بإتفاق المبادئ الفلسطينى الإسرائيلى عام ٩٩٣، فالمخطط لهدم المسجد الأقصى الشريف، ماض فى طريقه لا يعبأ بإتفاقات سلام، ولا بالقانون الدولى، ولا بالأمم المتحدة ومجلس الأمن وقراراتهما، ولا بالضمير العالمى، ولابمنظمات حقوق الإنسان التى تفضح الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان فى كل مكان فى العالم فيما عدا اسرائيل رغم أنها أكبر دولة تمارس العدوان بأبشع صورة على كل حقوق الإنسان.

يلفت النظر خبر صغير نشرته بعض الصحف يوم ٥ نوفمبر عام ١٩٩٠ قالت فيه أن مجلس الوزراء الإسرائيلى قرر فى إجتماعه الأسبوعى تشكيل لجنة وزارية خاصة لشئون الحرم القدسى الشريف يرأسها رئيس الوزراء فى ذلك الوقت (اسحق شامير) وتضم وزراء الداخلية والعدل والشئون الدينية. ولم يعلن شئ عن إختصاصات وأهداف هذه اللجنة.. هل هى تعبير عن إهتمام الحكومة الإسرائيلية برعاية المقدسات الإسلامية، ومراعاة مشاعر ألف وأربعمائة مليون مسلم فى إنحاء العالم.. وبالتالى فإن اللجنة ستكون مهمتها إعمار

المسجد الأقصى وحمايته وترميمه وإصلاح التلف والدمار الذى أصابه نتيجة الحريق الذى إضرم فيه عمدا عام ١٩٧٦، ثم ما أضيف إليه من تصدع يهدده بالخطر نتيجة الحفائر التى تقوم بها سلطات الإحتلال الإسرائيلى..؟ أم أن مهمة هذه اللجنة السياسية العليا الإشراف على وضع مخطط تدمير المسجد الأقصى موضع التنفيذ بإشراف أعلى مستويات السلطة..؟

مثل هذا التساؤل تجيب عليه الأحداث أكثر مما تجيب عليه تصريحات السياسيين. فقبل هذا القرار مباشرة كانت مدينة القدس تغلى، ومشاعر المسلمين فى العالم فى حالة فوران لأن جماعة يهودية متطرفة تطلق على نفسها إسم «أمناء جبل الهيكل» قد أعلنت أنها سوف تنفذ مشروع إعادة بناء هيكل سليمان المزعوم على أنقاض الحرم القدسى. وهذه الجماعة تحظى بدعم خاص من حزب الليكود الذى كان حاكما وقتها، ويتزعمها (جرشون سلمون) وهو معروف بأنه ليس متدينا، وسبق له أن تولى عدة مناصب فى حزب «حيروت» كما أنه كان أحد مؤسسى حزب «هتحيا» وهو حزب متطرف، وتحرك على رأس جماعته يوم ٨ أكتوبر ١٩٩٠ بتجهيز لإقتحام المسجد الأقصى، وعندما تصدى لهم المصلون تدخلت قوات الإحتلال الإسرائيلى وإقتحمت المسجد وأطلقت النار والقنابل المسيلة للدموع وقتلت ٢٢ من المصلين فى ساحة المسجد.

ولم تستطع إسرائيل أن تضلل العالم كما إعتادت، وكما برعت،

فى إستخدام الإعلام القوى المنحاز لها والجاهز دائما للدفاع عن كل ما ترتكبه، فقد عرض الموضوع على مجلس الأمن، وكانت مفاجأة غير متوقعة أن طلب مندوب فلسطين من رئيس المجلس السماح بعرض فيلم فيديو إلتقطه سائح غربى تصادف وجوده فى فندق مجاور للحرم، ولأول مرة فى تاريخ مجلس الأمن جلس مندوبو الدول صامتين يتابعون أحداث ما أسمته الصحف الأمريكية ذاتها «المجزرة» فى داخل المسجد. وكان مندوب إسرائيل قد إدعى فى كلمته أن القوات الإسرائيلية كانت تدافع عن نفسها لأن مؤذن المسجد كان يصيح فى الميكروفون عقب الآذان يدعو المصلين إلى «الجهاد» ضد اليهود خارج المسجد.. وهذا ما دفع قوات الإحتلال إلى إطلاق النار عندما تحرك المصلون للإعتداء على أفراد القوات الإسرائيلية، لكن وقائع الفيلم كانت تكذب ذلك كله بالصوت والصورة، فقد ظهر المصلون وهم يتفرقون بسرعة بغير نظام، وطلقات الرصاص الإسرائيلية تطاردهم، وصوت المؤذن يدعو إلى الصلاة ثم يوجه صرخاته إلى الجنود الإسرائيليين قائلا: «إننا لم نهاجم أحدا.. أنتم الذين بدأتم الهجوم.. لقد إستخدمتم الغاز المسيل للدموع والرصاص.. وحتى لو ذبحتمونا جميعا فإن المسلمين لن يغادروا المسجد..»

وأصدر مجلس الأمن ـ كالعادة ـ قرارا بإدانة إسرائيل يضاف إلى ركام القرارات المماثلة التى لا يعرف أحد ما قيمتها، وماذا تجدى والدماء العربية تسيل بالرصاص الإسرائيلى، والمسجد الأقصى تزداد

حالته سوءا نتيجة التدمير المتعمد. وربما لم يكن فى القرار ما يلفت النظر إلا أن الولايات المتحدة ـ لأول مرة ـ أعطت صوتها لقرار الإدانة، ولم تستخدم «الفيتو» كالعادة، ولم تمتنع عن التصويت، ربما لأن ذلك كان سيجعل موقفها فى تحدى الرأى العام الدولى والإسلامى أكثر مما ينبغى.

قبل هذه «المجزرة» نظمت جماعة «جوش أمونيم» مسيرة لإقتحام المسجد الأقصى شارك فيها آلاف من اليهود، وكان ذلك يوم ٢٨ ابريل عام ١٩٨٩. وهذه الجماعة المتطرفه مشهورة بإرتكاب جرائم يومية ضد العرب والمسلمين وممتلكاتهم وضد المسجد الأقصى بصفة خاصة، وكانت المناسبة فى ذلك اليوم هى ما يسمونه «يوم القدس». وكان الهدف المعلن تنفيذ شعارهم بأن تكون السيادة اليهودية كاملة على الحرم القدسى (الهيكل) وتحويله إلى معبد يقيم فيه اليهود شعائرهم الدينية. وفى هذا اليوم أطلق مفتى القدس ـ الشيخ سعد الدين العلمى ـ نداء من فوق المنابر والمآذن فى المدينة المقدسة يدعو المسلمين فى المدينة، وفى العالم، للدفاع عن الحرم، فاندفع آلاف من أبناء القدس إلى المسجد، وافترشوا ساحاته، وأغلقوا الطرق المؤدية إليه، وحدث تصادم، ولم تحقق جيوش أمونيم هدفها، لكنها لم تتوقف أبدا عن نشاطها المتطرف، ولم تكن وحدها، ولكن كانت هناك دائما منظمات عديدة تفوق الحصر تعمل فى نفس الإتجاه، منها ـ على سبيل المثال ـ منظمة تسمى (تى. إن. تى) يدعمها الحاخام الإسرائيلى مردخاى الياهو، بعد أن أعلن أنه يطالب الحكومة

الإسرائيلية رسميا ببناء هيكل سليمان فى ساحة المسجد الأقصى دون إبطاء بما تدعيه من إنتظار «الظروف المواتية».

لن نستطيع أن نقدم السجل كاملا، فالإعتداءات اليهودية على المسجد الأقصى لا حصر لها، وبعض نماذج منها تكفى.

ـ فى عام ١٩٧٦ حاول ٤٠ يهوديا إقتحام الحرم القدسى الشريف وأداء صلاتهم داخله.

ـ فى ٢٧ يناير عام ١٩٧٧ هاجمت مجموعة يهودية المسجد الأقصى وكانت مسلحة بكميات غير عادية من المتفجرات والقنابل التى يستخدمها الجيش الإسرائيلى، وقالت صحيفة «ها ارتس» الإسرائيلية أن هذه المجموعة كان معها ١٠ كيلو جرامات من أشد المواد المتفجرة و ١٨ قنبلة، وكلها من النوع الذى يستخدمه الجيش الإسرائيلى، ونشرت الصحف عن مصادر إسرائيلية إعترافها بأن هناك عناصر من الجيش إشتركت مباشرة فى تنفيذ هذه العملية وإن هدفها كان تفجير المسجد الأقصى ليكون أمرا واقعا أمام المسلمين فى كل مكان. وسبق الهجوم بيان أذاعته «تى. إن. تى» قالت فيه إن هدفها هو المسجد الأقصى، وأعلن الحاخام مردخاى الياهو عن إرتباطه بهذه المنظمة وقال للصحف والإذاعة الإسرائيلية أنه يطالب الحكومة ببناء معبد يهودى فى ساحة المسجد الأقصى.

ـ فى عام ١٩٨٠ وضع الإرهابى الحاخام مائير كاهانا أكثر من طن

متفجرات داخل المسجد، وقدم إلى محكمة إسرائيلية حكمت عليه هو ومساعده باروخ جرين بالحبس ستة أشهر.

ـ وفى عام ١٩٨٣ (فى يوم ١٠ مارس) قامت مجموعة مكونة من ٤٥ يهوديا بينهم عشرة من جنود جيش الدفاع الإسرائيلى بإقتحام المسجد الأقصى من خلال ثغرة نشأت نتيجة للحفريات التى تجريها السلطات الإسرائيلية تحت أساسات المسجد، وكانت المجموعة مسلحة بكميات كبيرة من المتفجرات، ومعها آلات الحفر. وكان على رأسها الحاخام مائير كاهانا، ومعه سارائيل ارائيل رئيس مجلس المستوطنات اليهودية فى الضفة الغربية، وكانوا من ثلاث منظمات إرهابية: جوش أمونيم، وكاخ، وأمناء جبل البيت.

ـ وفى الثانى من ابريل من نفس العام تجمع المتطرفون اليهود أمام باب المغاربة لإقتحام المسجد الأقصى وإقامة شعائرهم فيه، وتحرشوا بالمصلين وإعتدوا عليهم، ونقلت وكالات الأنباء صورا لهذا الحادث تهز الضمائر.

ـ وفى الحادى عشر من مايو من نفس العام قامت مجموعة من اليهود بإقتحام المسجد وحاولوا أداء الصلوات اليهودية فى «الهيكل» داخل الحرم القدسى.

ـ وفى عام ١٩٨٦ قامت مجموعة من أعضاء لجنة الشئون الداخلية بالكنيست (البرلمان) الإسرائيلى وهم قيادات سياسية منتخبة

تمثل كل الإتجاهات والأحزاب.. بإقتحام المسجد الأقصى، والعبث بمحتوياته، وعندما تصدى لهم المصلون اضطروا لمغادرة الحرم.

ـ وفى نفس العام إقتحم ثلاثون يهوديا ينتمون لحركة جوش أمونيم المسجد الأقصى بعد أن أقاموا إحتفالا دينيا بجوار حائط المبكى..

وقائع كثيرة سجلتها الصحف فى كل أنحاء العالم، بما فيها الصحف الإسرائيلية، بل إن الصحف الإسرائيلية أفاضت فى النشر ربما لكى تحرض اليهود على الإستمرار والتصعيد. بل إن صحيفة (ها آرتس) الإسرائيلية هى التى نشرت قائمة ببعض المنظمات شديدة التطرف التى تهدف إلى تدمير المسجد الأقصى، وفى هذه القائمة:

١ ـ جماعة «أمناء جبل البيت» يتزعمها جرشون سلومون وهو من أشد المتطرفين، وهدفها المعلن السيطرة على المسجد الأقصى بالقوة.

٢ ـ «رابطة جبل البيت» يتجمع أعضاؤها فى جماعات تقتحم المسجد الأقصى ليقوموا بجولات فى ساحة الحرم القدسى لتحدى مشاعر المسلمين واستفزازهم مرددين صلوات وأدعية وآيات من التوراه.

٣ ـ «الرابطة إلى جبل البيت» تقول صحيفة ها آرتس أنها تأسست عام ١٩٧١ وتضم أنشط العناصر بين رجال الدين من المدارس الدينية مثل (حركة زهراب) و «(عطرات كعهنيم) ومدرسة (بنى عكيفا) و (دوريات صهيون) وغيرها.

٤ ـ حركة «نظرية جبل البيت» تعمل وفق فكر دينى متزمت ومفاهيم يهودية متطرفة، وتنظم هجوما على المسجد الأقصى من حين لآخر.

٥ ـ «هيئة العمل من أجل البيت» تسعى إلى توحيد المنظمات العاملة فى موضوع إقامة «البيت» أى هيكل سليمان على أنقاض المسجد الأقصى.

٦ ـ «معهد المقدسات» وهو مُعهد لإعداد أجيال من المتطرفين الدينيين اليهود يرأسه الحاخام أرينا ومعه الحاخام موشيه نيمان الرجل الثانى فى حركة «كاخ» التى أنشأها الحاخام مائير ماكاهانا، الذى لقى مصرعه فى حادث إغتيال فى نيويورك.

ونشاط هذا المعهد يشمل إجراء البحوث ونشر الأفكار والدراسات الدينية والأكاديمية لكل ما يتعلق «بالهيكل» وتقديم المبررات العلمية التاريخية على إزالة المسجد الأقصى وبقية مساجد القدس.

٧ ـ «عطرات كوهنيم» ـ مدرسة دينية لإعداد رجال الدين أسسها الحاخام شلومو ابنيار ويعمل خريجوها فى مجال الإستيلاء على الأراضى والبيوت العربية فى القدس القديمة.

٨ ـ «كوليك هكوهنيم لدراسة المقدسات» أسسها الحاخام رسويسكى ويرتدى أتباع هذه الحركة القبعات الطويلة جدا ولا يطيقون رؤية إنسان أو مكان ينتمى إلى الإسلام.

٩ ـ «الحركة من أجل إقامة الهيكل» هدفها نشر الفكر المتعلق بأمن إسرائيل وفقا لنظريتهم بالإستيلاء على الأراضى وقتل وتدمير أصحاب الأرض العرب ثم إقامة «الهيكل».

١٠ ـ «دوريات جبل البيت» وهى حركة يقوم أعضاؤها بالتحرش بالمصلين فى المسجد الأقصى بقيامهم بجولات منتظمة فى داخله يصحبون معهم فيها السياح اليهود الذين يزورون القدس.

ليس هذا حصرا كاملا للمنظمات والهيئات التى تسعى إلى هدم المسجد الأقصى، ولكنها نماذج، وهناك أعداد كبيرة من كبار رجال الدين اليهودى تعمل مستقلة خارج إطار هذه المنظمات مثل الحاخام جورن، والحاخام الياهو ليثور، وغيرهما، وكل منهم له أتباع يأتمرون بأمره، ومن الممكن أن نلمس خيوطا غير مرئية تربط بين هذه المنظمات المختلفة فيما بينها فى الظاهر، ونشعر بأن ثمة ما يربطها بالحكومة الإسرائيلية، وقد نفهم الحكمة فى تشكيل اللجنة الوزارية الإسرائيلية لشئون المسجد الأقصى فى عام ١٩٩٠ إذا وضعنا ذلك فى إعتبارنا، كما يمكن إدراك شبكة أخرى من الخيوط تربط بين هذه المنظمات التى تعمل داخل إسرائيل وجهات يهودية وغير يهودية خارج إسرائيل، وكلها تسعى إلى تحقيق الحلم الكاذب بإعتبار «جبل البيت» أى المسجد الأقصى الشريف هو المكان الدينى والروحى والمركز لشعب إسرائيل وأرضها. وتسعى لذلك إلى بناء «جبل البيت» بإقامة هيكل سليمان من جديد على أنقاض المسجد الأقصى، لكى

تتحقق النبوءة ويعود «شعب إسرائيل» إلى الهيكل المقدس . والنبوءة تقول أن من يحكم «جبل البيت» يحكم القدس، ومن يحكم القدس يحكم «أرض إسرائيل» ومن يحكم أرض إسرائيل يحكم العالم (!).

كانت مجزرة ١٩٩٠ إذن حلقة فى المسلسل الدامى، سبقتها وأعقبتها حلقات لا تقل عنها بشاعة، وإن كنا نعطى لهذا الحادث أهمية فلأننا نراه أولا «تجسيدا» للفكرة الإسرائيلية، وللمأساة التى يعيشها المسلمون لا أكثر، ولأن تأثيره ـ ثانيا ـ كان بالغا فى العالم الإسلامى وتجاوبت معه دول الغرب الكبرى، حتى الولايات المتحدة، ولأن إسرائيل ـ أخيرا ـ لم تستطع أن تضلل أو تبرر أو تخفى حقيقة ما حدث وجثث ٢٢ مسلما ملقاة فى ساحة المسجد نقلتها وكالات الأنباء، ونشرتها صحافة العالم، والفيلم التلفزيونى سجل الأحداث حية متحركة لحظة بلحظة وعرض فى إجتماع لمجلس الأمن.

لكن القصة بدأت قبل ذلك بكثير. حتى من قبل إنشاء إسرائيل. فعندما عقد المؤتمر الصهيونى العالمى الشهير فى بال بسويسرا عام ١٨٩٧ برئاسة هرتزل ـ الأب الروحى لإسرائيل ـ ووضعت فيه مخططات إنشاء الدولة اليهودية قال هرتزل: «إذا حصلنا على القدس، وكنت حيا، فسوف أحرق الآثار التى مرت عليها قرون وأزيل كل ما ليس مقدسا فيها (يقصد كل ما ليس يهوديا!).

بعد ذلك بسنوات قال موشى ديان وزير الدفاع الإسرائيلى فى حديث لصحيفة دافار الإسرائيلية بتاريخ ١٩٧١/٨/٢ «يجب العمل

على كشف وإعادة ترميم كل ما يتعلق بالهيكل. وأفضل أن أرى السور كما كان فى عهد الهيكل، ويمكن تصوير الآثار الأخرى وإزالتها لأنها تمنع عنا رؤية الصورة كاملة كما كانت..» .

وقبل ديان قال بن جوريون مؤسس إسرائيل: «لا معنى لإسرائيل بدون القدس، ولا معنى للقدس بدون «الهيكل».

وفى ضوء هذا «التصميم» نفهم ما حدث وما يحدث.!

ولقد بدأت السلطات الإسرائيلية الحفريات عقب إحتلال القدس عام ١٩٦٧. وشملت الجهة الجنوبية الملاصقة لحائط المسجد الأقصى، وحائط ومبانى جامع النساء والمتحف الإسلامى والمئذنة، وإمتدت حتى وصلت إلى الزاوية الجنوبية الغربية من حائط الحرم الشريف، وبلغت بعض الحفريات عمق ١٤ مترا وأثرت على هذه المبانى وتهددها بالإنهيار.. ثم وصلت الحفريات إلى أسفل أبواب الحرم القدسى من الجهة الغربية وتحت مركز الإمام الشافعى ومسجده وحفروا تحت ١٤ عقارا من الأوقاف الإسلامية حتى تصدعت وجرفتها الجرافات الإسرائيلية يوم ١٤ يونيو ١٩٦٩.. وإنتقلوا إلى الحفر أسفل المحكمة الشرعية القديمة وتعتبر من أقدم الآثار الإسلامية فى القدس، ثم أسفل خمسة أبواب فى المنطقة الشمالية من المسجد الشريف وهى: الباب الرئيسى للحرم (باب السلسلة) وباب المطهرة، وباب القطانينة، وباب الحديد، وباب الحبس ويسمى أيضا باب علاء الدين البصرى أو باب المجلس الإسلامى الأعلى،

وإمتد الحفر بعد ذلك إلى أربعة مساجد ومئذنة قايتباى وسوق القطاينة وهو أقدم وأكبر سوق أثرى إسلامى فى القدس، وعددا من المدارس الأثرية..

ونتيجة لكل هذه الحفريات المستمرة أصبح المسجد الأقصى فى خطر.

وهذا ما يفسر التوتر الشديد الذى عاشته المدينة بعد أن وصل استفزاز المسلمين أقصى درجة.. صدور المسلمين تحمى المسجد الأقصى، ورصاص القوات الإسرائيلية ينطلق فى الصدور دون تمييز.. ويسقط الشهداء، وتنقل وكالات الأنباء صورا معبرة.. بعض الشهداء استطاعوا قبل أن يلقوا ربهم أن يغمسوا أيديهم فى دمائهم التى تنزف ويطبعوا بصماتها على جدران المسجد الأقصى رمزا لتضحياتهم. وليذكروا إخوانهم بأنهم أحياء عند ربهم يرزقون. وقد نشرت الصحف الأمريكية صور بصمات الأكف بالدم.

والأمور تزداد خطورة مع الأيام.. ففى ١١ مارس ١٩٩٢ حذرت الهيئة الإسلامية العليا وهيئة الأوقاف الإسلامية بمدينة القدس المحتلة من خطورة ما تقوم به سلطات الإحتلال الإسرائيلى من شق نفق فى الركن الشمالى الغربى للحرم القدسى الشريف يؤدى إلى حائط البراق الذى يطلق عليه اليهود حائط المبكى، وذكر بيان كل من الهيئتين أن هذا النفق يهدد جدران الركن الشمالى الغربى من الحرم، وإلى تصدعات خطيرة للمبانى الإسلامية الأثرية المجاورة.. وفى ١٣

مارس قررت الهيئتان اللجوء إلى محكمة العدل الدولية فى لاهاى ضد الإعتداء المتواصل على المسجد الأقصى وإستمرار الحفر تحت جدرانه مما أدى إلى تهديدها بالإنهيار.. وقد وصل عمق بعض الحفريات إلى ٢٥ مترا داخل المسجد! (ولا ننسى طبعا جريمة إحراق المسجد الأقصى فى ٢١ أغسطس ١٩٦٩).

ووجهت منظمة اليونسكو نداء إلى العالم لإنقاذ قبة الصخرة بعد أن أصبحت مهددة، وهو ليس النداء الأول وقد لا يكون الأخير! وأصدر خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بيانا بتحمل المملكة السعودية نفقات ترميمها، وقبة الصخرة أقيمت فى وسط الحرم الشريف عند الموضع الذى وقف فيه إبراهيم الخليل ليضحى بإبنه إسماعيل عليهما السلام، وقام ببنائها الخليفة عبد الملك بن مروان (٦٨٥ ـ ٧٠٥ م)، وهى أقدم وأعظم الآثار الإسلامية فى القدس، والمشهد المهيب للمسجد الأقصى تزينه أربع قباب: قبة السلسلة، وقبة المعراج، وقبة النبى، وفى الوسط قبة الصخرة التى ليس لها مثيل فى جمالها وجلالها.

هل نحتاج إلى القول بأن المسجد الأقصى من أعظم المقدسات الإسلامية، وأنه أولى القبلتين، وثالث الحرمين التى تشد إليها الرحال. وتهفو إليها قلوب ألف وأربعمائة مليون مسلم فى العالم، حيث تجسدت فيه رحلة المعراج، نقطة إرتباط السماء بالأرض.. وحيث صلى الرسول صلى الله عليه وسلم وصلى خلفه الأنبياء،

وخلد الله سبحانه وتعالى هذا الموضع من الأرض، وبارك حوله فى محكم آياته «سبحان الذى أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذى باركنا حوله..»

وهل نحتاج إلى القول بأن قضية القدس هى قضية سياسية، ولكنها قبل ذلك قضية دينية وروحية، ولذلك فهى قضية لايستطيع فرد أو حكومة أو دولة أن تتصرف فيها بالبيع أو بأى صورة أخرى من صور التصرف لأن مثل هذا التصرف سيكون باطلاً، ومنعدماً، ولايلزم الأجيال القادمة. ولا هى مسألة مما يجوز فيها التنازل أو الحلول الوسط أو التسويات.. أما المسجد الأقصى فهو فوق كل الساسة، وكل السياسة، ليس فقط لأنه تاريخ وكرامة الإسلام والمسلمين فى العالم كله، بل لأنه بالإضافة إلى ذلك كله مكان تبلغ قداسته إلى درجة أن ترخص أمامه أرواح ألف وأربعمائة مليون مسلم.

وتخطئ إسرائيل خطأ سوف تندم عليه ولو بعد عمر طويل إذا حكمت على المسلمين بحاضرهم، ولم تعمل حساب مستقبلهم.. فقد يكون المسلمون فى حاضرهم فى موقع ضعف، وتحت ضغوط أمريكية، ومضطرين لقبول الظلم على مضض، ولكن سوف تأتى قطعا أجيال رضعت مرارة الظلم والهزيمة، لتبيع أرواحها من أجل إستعادة الحق..

واذكروا فى التاريخ صلاح الدين.

واعلموا أن أمثاله فى رحم الغيب سوف يأتون.

وتعلموا أن مقدسات المسلمين ليست للبيع مهما يكن الثمن..

وهل يحتاج ذلك إلى كلام..؟

دير السلطان .. جزء من تاريخنا

مع أن إسرائيل تروج فكرة أنها عليمة بكل ما فى أعماق المجتمع العربى، إلا أن سلوكها يكشف عن عكس ذلك فى كثير من الأحيان. يبدو ذلك فى مثالين غاية فى الحساسية ومع ذلك فهى لا تدل بأعمالها على أنها تدرك ذلك، وأقصد المسجد الأقصى، ودير السلطان.

فإسرائيل تسمح بالحفر تحت أساس المسجد الأقصى تحت دعاوى البحث عن هيكل سليمان القديم والإدعاء بأن المسجد الأقصى أقيم فوقه (!) وتمهد بذلك لهدمه إن أمكن إن لم يكن اليوم فغدا، وهى فى ذلك تستهين بمكانة المسجد الأقصى فى نفوس المسلمين عامة والمصريين بصفة خاصة. ولا تدرك آثار ما تفعل على المدى الطويل مهما طال الزمان.

أما دير السلطان فله قصة تفيد فى معرفة كيفية إعتداء إسرائيل

على التاريخ وإساءتها إلى أماكن لها منزلة خاصة فى الوجدان المصرى، وتدل بما فعلته على أنها لا تعرف حقيقة قديمة جدا ومستقرة وهى أن المصريين مسلمين وأقباط، ولذلك فإن الأقباط فى مصر تهتز ضمائرهم لما يحدث من تخريب وهدم لبعض جدران المسجد الأقصى، والمسلمون منهم ينفعلون ويتفاعلون مع إخوانهم الأقباط بالنسبة لقضية دير السلطان.

وبداية القضية ـ كى تكون مفهومة ـ أن دير السلطان هو أحد الأديرة القبطية الهامة بالقدس، يقع بين بطريركيه الأقباط وكنيسة القيامة، وهو متصل بكل منهما، وتبلغ مساحته ١٨٠٠ متر مربع، ويضم كنيستين قبطيتين أثريتين، وبالدير بعض الغرف يستضيف فيها الأقباط بعض الرهبان الأحباش، كما يقيم فى أحداها أحد الرهبان الأقباط هو رئيس هذا الدير، وفيه أيضا غرفتين يستعملهما الضيوف من الرهبان الأحباش كنيسة يقيمون فيهما شعائرهم الدينية.

المهم فى الموضوع أن دير السلطان دير مصرى، منذ القدم، وكان بعض رسل وعمال السلطان بمصر حين يمرون بالقدس، يقيمون فيه، ويسجل تاريخ الدير من هؤلاء: ابا اليمن قزمان بين مينا الذى كان ناظرا لكافور الأخشيدى فى مصر سنة ٩٦٥ م، ومنصور التلبانى الذى كان عامل القدس من قبل الغز (الأتراك السلاجقة) ولعل توافد رسل وعمال سلطان مصر على هذا الدير هو السبب فى تسمية الدير «دير السلطان» وهى تسمية إسلامية الصبغة ـ كما جاء فى دراسة الدكتور الأنبا باسيليوس مطران القدس (الذى عينه البابا شنوده

بطريرك الأقباط الكاثوليك فى مصر) لأن المألوف تسمية الأديرة بأسماء القديسين، أو برسم البلد أو المكان الذى أقيم فيه، ولعل التسمية ترجع أيضا إلى إعادة هذا الدير إلى الأقباط عن طريق السلاطين الأيوبيين، بعد أن إغتصبه الصليبيون (!).

وهذه الحقيقة التاريخية تلفت النظر، أن الأوروبيين المسيحيين الذين جاءوا لغزو المنطقة رافعين علم الصليب إغتصبوا الدير القبطى، وأن السلاطين الأيوبيين المسلمين هم الذين أعادوها إلى أصحابه الأقباط. ومعروف أن الصليبيين عندما دخلوا القدس عام ١٠٩٩م أبعدوا بعض رجال الكنائس الشرقية، ومنهم الأقباط، وإستولوا على كثير من مقدساتهم، ولما إنتصر صلاح الدين الأيوبى على الصليبيين، وإستعاد بيت المقدس، كان الأقباط المصريين ضمن حملته، وكانوا مخلصين لوطنهم فى أداء واجباتهم، فرد إليهم الأملاك، والكنائس، والأديرة التى إغتبت منهم.

ودير السلطان ـ فى كل المراجع التى أشارت إليه دير قبطى، يخص الأقباط المصريين، ولا علاقة لرهبان الحبشة به، وكل ما يربطهم به أنهم أقاموا فيه ضيوفا عندما أغلقت أمامهم السبل. . فقد كان لهم دير، هو دير «مار إبراهيم» وبعض الأماكن الأخرى فى القدس، ولكنهم فقدوا هذه الأماكن سنة ١٦٥٤ م عندما عجزوا عن دفع الضرائب المفروضة عليهم، وقد أثبت ذلك «ريتشموند» مدير دائرة الآثار الفلسطينية سنة ١٩٣٥ م فى المقدمة التى وضعها لكتاب المؤرخ هارفى عن ترميم كنيسة القيامة.

وتدل الوثائق المحفوظة فى بطريركية القدس أن الأقباط المصريين كانوا يهتمون بتعمير دير السلطان فى كل العصور ومنها حجة إثبات الترميم للأقباط المصريين الصادرة من محكمة القدس فى ٢٢ أغسطس ١٦٨٦ م وفيها يسمى الدير «دير طائفة نصارى القبط بمحمية القدس الشريف المعروف قديما بدير السلطان، وكشف صادر من القاضى الشرعى فى ١٠ ديسمبر عام ١٨٢م (٤ ربيع الأول ١٢٣٦هـ) موضحا فيه الأماكن اللازم ترميمها ومراسيم أخرى كثيرة فيها ترخيص بالإصلاح والترميم ومذكور فيها ملكية الدير للمصريين. ولم يكن هناك مشكلة حول الملكية على مدى التاريخ.

ولكن بدأت المشكلة تاريخيا عندما بدأ الرهبان الأحباش يستعينون ببعض الأجانب مثل الأسقف الإنجليكانى جوبات Gobat الذى أشار عليهم بخطف مفتاح كنيسة الدير من الأقباط وكذلك أشار عليهم القنصل البريطانى فين Finn[1] وفى سنة ١٢٧٨ هـ قام ميخائيل الحبشى بخطف مفتاح الكنيسة ثانية، فبادر الأنبا باسيليوس مطران القدس فى ذلك الوقت إلى تقديم شكوى نظرت أمام المجلس الكبير جاء فيها أنه «حسب الواقع المفاتيح المرقومة هى من قديم الزمان بين الأقباط (المصريين) وإغتصاب الأحباش هو تعدى صرف، وإذا بقوا معتدين «فيصير رفع القفولة» ـ أى الأقفال ـ الموجودة الآن ووضع «قفولة» خلافها، وإعطاء مفاتيحها للأقباط، وهكذا أعيدت المفاتيح للأقباط كما أعيدت فى المرة السّابقة.

(١) الوقائع والوثائق مذكورة تفصيلا فى دراسة مطران القدس الدكتور الأنبا باسيليوس وهى دراسة غير منشورة.

وكل ذلك مدون فى وثائق.

وعندما شرع مطران القدس فى توسيع باب دير السلطان بموجب رخصة من المجلس البلدى مؤرخة فى عام ١٣٠٦ هـ بدأ الأحباش يتعرضون للأقباط لمنعهم من ذلك، فعرض الأمر على مجلس متصرفية القدس فقررت «أن الدير المذكور هو بتصرف القبط بصورة مستقلة» وأتم الأقباط العمل.

وسعى الأحباش إلى الضغط على الباب العالى بمناصرة روسيا للحصول على حقوق جديدة فى دير السلطان وأرسلوا الوفود إلى الأستانة، ولكن صدرت «الإرادة السلطانية» فى عام ١٣٢٣ هـ وأبلغت بواسطة أكرم باشا متصرف القدس بأنه «لا يمكن قبول مطالب الأحباش، لمخالفتها للإستاتيسكو»...

قصة طويلة.. كل حلقة منها تنتهى بوثيقة تؤكد حق الأقباط المصريين فى هذا الدير الذى يمثل بالنسبة لهم قيمة كبرى وتاريخا لا يمكن التنازل عنه أو بيعه مهما كان الثمن.. وعندما جاء الإنتداب البريطانى على فلسطين إحترم ملكية الأقباط المصريين للدير، وعندما جاء الحكم الأردنى للمدينة سارت الحكومة الأردنية على مبدأ المحافظة على أوضاع الأماكن المقدسة ومنها هذا الدير، إلى أن ساءت ثم إنقطعت العلاقات بين مصر والأردن فى الخمسينيات فإنتهز أسقف الأحباش فى القدس الفرصة وطلب من الحكومة الأردنية عام ١٩٥٩م إسترجاع ما أدعاه «من حقوق كانت للأحباش فى السابق» ورغم ذلك بقى الدير مملوكا للأقباط وفى يدهم. وفى عام ١٩٦٠

ساءت العلاقة ثانية بين مصر والأردن وحاول محافظ القدس الأردنى ـ تملقا لسلطاته ـ أن يسئ إلى العلاقات أكثر بإعادة بحث ملكية الدير لكن البابا بولس السادس ـ بطريرك الأقباط فى مصر بعث برقية لرئيس الوزراء الأردنى قال فيها أن الوضع الراهن بدير السلطان كغيره من الأماكن المقدسة كفلته معاهدة برلين وإلتزمت الحكومات المتعاقبة بفلسطين ـ ومنها حكومة الأردن ـ بالمحافظة عليه كما هو، ولا يمكن أن يكون موضوع ملكية الأقباط المصريين للدير محل نظر أية سلطة محلية وأى قرار فيه يكون باطلا. ولابد من إحترام الحقوق التاريخية للكنيسة القبطية منعا لشبهة تدخل التأثيرات السياسية فى المسائل الدينية، ولكن فى ٢٢ فبراير ١٩٦١ دعا إحسان هاشم محافظ القدس وفتئذ، مطران الأقباط على عجل، وفاجأه بقرار وزارى بالإستيلاء على الدير وتسليمه للأحباش، وطبعا رفض مطران الأقباط قبول القرار وطلب مهلة للإتصال بالجهات العليا، لكن المحافظ رفض، وأصدر أمره بكسر أبواب الدير، والإستيلاء عليه، وتغيير الأقفال ووضع غيرها، ونفذ ذلك فورا، وأقامت كتيبة مسلحة من الجنود فى الدير، وأبعدوا رئيس الدير المصرى، ولم يمكنوه من الإتصال تليفونيا بالمقر البابوى بالقاهرة، وإجتمع المجمع المقدس للكنيسة المصرية وقرر إلغاء الحج، وإتخاذ الخطوات لإسترداد الدير، ونتيجة الإتصالات من الكنيسة المصرية بالمستويات العليا فى الأردن صدر قرار فى أول ابريل ١٩٦١ بتجميد قرار مجلس الوزراء الأردنى وإعادة الدير ومفاتيحه إلى الأقباط المصريين، وشكلت لجنة من محافظ القدس (أنور نسيبة) ونجيب الرشدان (عضو محكمة التمييز)

وشكرى المهتدى (المستشار القانونى لرئاسة مجلس الوزراء) وإستمعت إلى أقوال الطرفين (القبطى والحبشى) ثم أصدرت قرارها بأن الحكومة الأردنية قد تجاوزت صلاحياتها حين أصدرت قرار الإستيلاء بالقوة على الدير، ولذلك فإن القرار يعتبر باطلا.

وسارت الأمور مستقرة فى الدير إلى أن جاءت حرب يونيه ١٩٦٧، وإحتلت إسرائيل القدس وبدأت سلطات الإحتلال الإسرائيلى فى الضغط على الأقباط المصريين الذين يعتبرون أنفسهم فى حالة حرب وعداء معهم، وبدأت الضغوط الإسرائيلية على الرهبان الأقباط، وفى ليلة عيد القيامة عام ١٩٦٩ حشدت السلطات الإسرائيلية قوات من البوليس قامت بالإعتداء على رجال الدين الأقباط فأصيب ثلاثة منهم وعطلت إقامة الشعائر الدينية فى البطريركية ليلة العيد. وقبيل عيد القيامة المجيد لعام ١٩٧٠ إحتل مئات من رجال البوليس الإسرائيلى المسلحين البطريركية والدير، وإنتهزوا فرصة ذهاب الأقباط جميعا إلى كنيسة القيامة لتأدية صلاة العيد فقاموا فى منتصف الليل بتغيير أقفال أبواب الكنيستين بالقوة وسلماهما إلى الرهبان الأحباش، ومنعوا الرهبان الأقباط من الدخول وصوبوا بنادقهم ومدافعهم الرشاشة إلى صدور المطران والكهنة وإقتادوهم واضعين الأسلحة فى ظهورهم فى شوارع المدينة، وإعتدوا على بعضهم بالضرب إلى أن أوصلوهم إلى البطريركية القبطية.

ورفع مطران القدس دعوى أمام محكمة العدل العليا الإسرائيلية

بالقدس، فأصدرت قرارها بتاريخ ١٦/٣/١٩٧١ بإدانة الشرطة وسجل الحكم القضائى الإسرائيلى إن ما حدث تعدى ضد الأمن والنظام العام، وطلبت المحكمة من رئيس الشرطة إعادة الأملاك القبطية المغتصبة قبل يوم ٦/٤/١٩٧١. وبدلا من أن تستجيب الحكومة الإسرائيلية لقرار المحكمة أصدرت قرارا ضد الأقباط بإبقاء الإعتداء على دير السلطان إلى أن تقوم لجنة شكلتها من وزراء العدل والخارجية والشرطة والأديان لإعادة النظر فى الأمر، وتقديم توصياتها لمجلس الوزراء، وعقدت هذه اللجنة عدة جلسات، ولم تتخذ قراراً أو اجراء فقد كان الهدف منها تسويف الموضوع. وإضطر المطران إلى العودة مرة أخرى إلى المحكمة العليا بالقدس عام ١٩٧٧، وأعلن المدعى العام الإسرائيلى الذى يترافع عن حكومته أمام المحكمة أن حكومته تعمل ضد الأقباط المصريين سياسيا وطلب من المحكمة عدم الضغط على الحكومة لإنهاء هذه القضية فى فترة زمنية محددة، لأنها قضية ذات أبعاد سياسية.

وإختلف القضاة الخمسة للمحكمة الإسرائيلية العليا ولكنهم أجمعوا فى قرارهم بتاريخ ٩/١/١٩٧٩ على إنتقاد الحكومة ولومها على تصرفاتها التى لم يسبق لها مثيل فى تاريخ الأماكن المقدسة، ولكن لم تجد محاولات المطران لتنفيذ قرار المحكمة، ولا مئات المذكرات والبرقيات التى بعث بها إلى السلطات الإسرائيلية لرفع التعدى عن دير السلطان وإعادته إلى أصحابه ـ وفى كل مناسبة دولية تصدر قرارات تؤكد أن الإجراءات التى إتخذتها الحكومة الإسرائيلية

بإغتصاب دير السلطان إجراءات باطلة، كما قرر ذلك أيضا السكرتير العام للأمم المتحدة (دى كويلار) وأجرى إتصالات مع حكومة إسرائيل.. دون جدوى.

وحتى الآن مازال العدوان الإسرائيلى قائما، بإغتصاب الدير. ونتيجة لذلك تعطلت العبادات والصلوات، وإضطرت بطريركية الأقباط إلى إلغاء الإحتفالات الدينية، وحتى بعد توقيع معاهدة السلام قام المطران المصرى بكتابة مذكرات يطلب فيها من سلطات الإحتلال الإسرائيلى تنفيذ قرارى المحكمة العليا الإسرائيلية وإعادة المقدسات القبطية المغتصبة إلى أصحابها.. ومازال الإعتداء مستمرا..

أما البابا شنوده فكان موقفه واضحا منذ البداية، أعلن أولا أن حقوق المصريين فى دير السلطان مؤكدة بالوثائق التاريخية وبقرارين من المحكمة العليا فى إسرائيل، وانه لابد من إستعادة الدير، وإزالة العدوان عليه، وتنفيذ قرارى المحكمة العليا الإسرائيلية، وأعلن البابا شنوده أكثر من مرة أن أمور التنفيذ متروكة للإتصالات الدبلوماسية، وإن وزارة الخارجية المصرية تتخذ الإجراءات لتنفيذ القرارين.. فى نفس الوقت منع البابا شنوده الأقباط المصريين من زيارة القدس وأداء الحج، وأعلن: لن ندخل القدس إلا مع أخوتنا الفلسطينيين وسائر العرب.. ولن ندخل القدس ودير السلطان مغتصبا.

هذا فصل من تاريخ إسرائيل لا ينفع فيه التزييف ولا التزوير.. مهما تفنن خبراؤها فى فن ترويج الأكاذيب، وتزوير التاريخ.